نحو "برنامج تنمية سوداني"

الفاتح علي بابكر الطاهر
(eaeltahir@gmail.com)

سبتمبر ٢٠٢٠

قبل عام، كتبت مقالًا حول "عناصر النهضة السودانية" متضمنا بعض المبادرات المقترحة لدعم التحول نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. على الرغم من أن السودان قد أحرز بعض التقدم في انتقاله الحالي نحو إرساء الحريات السياسية، توقيع اتفاق سلام، والعودة إلى المجتمع الدولي، إلا أن التحول الاقتصادي يواجه تحديات صعبة.

بالإضافة إلى ذلك، تفرض جائحة الكورونا تحديات اقتصادية كبيرة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ترك انخفاض أسعار النفط أثرا سلبيا كبيرا على اقتصاد منطقة الخليج مع انعكاسات على الدول المجاورة بما في ذلك السودان. ستكون قدرة الشركاء الدوليين على دعم الانتقال في السودان محدودة بسبب التباطؤ في الاقتصاد العالمي. تُفاقم هذه التحديات الحالة الصعبة للاقتصاد السوداني، وستستمر في ذلك في المستقبل القريب. لذلك يجب مضاعفة الجهود الوطنية من أجل تحقيق أي تقدم أو استقرار اقتصادي في هذه البيئة الصعبة.

لكي تنجح عملية الانتقال الحالية، يجب إدخال تعديلات وخطوات اقتصادية هيكلية كبيرة بما في ذلك:

1. خلق حوافز لتعزيز الإنتاج المحلي في الزراعة والصناعة، وتقديم حوافز قوية لجذب استثمارات المغتربين السودانيين؛
2. الدعم المالي المباشر إلى الأسر محدودة الدخل، والضرائب التصاعدية للأفراد والشركات ذوي الدخل المرتفع نسبيًا، مع تطبيق صارم؛
3. استمرار الدعم في الاستهلاك الأساسي للكهرباء، مقرونًا بالرفع الفوري للدعم عن شريحة الاستهلاك المرتفع للكهرباء؛
4. الاستثمار في النقل العام للجماهير، كمقدمة قبل رفع الدعم عن الوقود؛
5. تأمين المساعدات الأجنبية والقروض المالية لاستخدامها في السيطرة والتحكم في عملية تحول تدريجي وضروري نحو سعر صرف حر وموحد؛
6. القيود الفعالة على حجم ونوع الواردات، والولاية الحكومية والرقابة اللصيقة على الصادرات من قبل الشركات العامة والخاصة، وتحصيل عوائدها للخزينة العامة بالعملة الحرة.

هذه الخطوات ضرورية ولكنها ليست كافية. إذ يرتبط تحقيق أي تقدم ملموس في معالجة الوضع الاقتصادي الحالي، وتحقيق طموحات الشباب المشروعة، ارتباطا وثيقا مع انطلاقة عملية التنمية الاقتصادية. لذلك، يجب أن يتطور الجدل المجتمعي الحالي في السودان إلى حوار وطني بناء حول برنامج تنمية سوداني، مكون من مجموعة محددة من المشاريع الوطنية. هذه المقالة هي محاولة في هذا الاتجاه.

بالإضافة إلى تنمية الاقتصاد المحلي المنتج، وتوظيف الشباب، وتحفيز وتحريك عجلة الاقتصاد الراكد، ينبغي أن يهدف برنامج التنمية الجديد إلى تعزيز الإنتاج الوطني والصادرات على حساب الاستهلاك والواردات المرتبطة به. هناك حاجة ملحة لتحويل الثقافة السائدة في المجتمع من الاستهلاك إلى الإنتاج. في السنوات القليلة المقبلة، سيتعين على السودان الاستثمار في مجموعة مختارة بعناية من المشاريع الوطنية، ولكل منها إمكانية زيادة القدرة على الإنتاج المحلي وتصدير السلع والخدمات إلى باقي أنحاء العالم.

التنمية لها أبعاد عديدة. هنا، أركز على الجانب الاقتصادي، وأطرح خمسة مقترحات يمكن تطويرها إلى مشاريع وطنية جديدة. تغطي المشاريع مجموعة من القطاعات من الزراعة والثروة الحيوانية والسياحة الي المياه والطاقة المائية. معظم المشاريع المقترحة لها علاقة مباشرة بتنمية الموارد المائية (متسقة مع خلفية الكاتب!)، وهو موضوع ذو أهمية استراتيجية للسودان. مشاريع إضافية مهمة يمكن اقتراحها في مجالات البترول والغاز، التعدين، اللوجستية، والصناعة.

يتم طرح هذه المشاريع كمقترحات في مرحلة مبكرة من التطوير، وليس كمقترحات جاهزة للتنفيذ. تحتاج هذه المقترحات إلى مزيد من التمحيص والفحص والمقارنة مع المشاريع البديلة، قبل إجراء تحليل الجدوى الاقتصادية والفنية والبيئية، مما قد يؤدي إلى تنفيذها إذا اجتازت مرحلة التدقيق، وحظيت بالموافقة عليها من قبل الحكومة. الدعم الدولي المتوقع للتحولات السياسية والاقتصادية في السودان يتطلب تجهيز مشاريع مدروسة وذات جدوى اقتصادية واجتماعية للنظر فيها ومن ثم دعمها ماديا او ترويجها.

1 . مشروع الثورة الخضراء في السودان

السودان، مثله مثل العديد من البلدان الأفريقية، يتخلف عن العالم في الإنتاجية الزراعية بسبب عدم اعتماد التكنولوجيا الزراعية الهامة مثل استخدام البذور المحسنة والأسمدة وما إلى ذلك. يعمل المزارعون بجد ولكن الإنتاجية منخفضة للغاية كما هو موضح في هذين العرضين أدناه. يتخلف السودان عن المنطقة والعالم في معدل استخدام الأسمدة وإنتاجية زراعة الحبوب. هاتان الملاحظتان متصلتان. على وجه الخصوص، تعتبر الإنتاجية المنخفضة للزراعة السودانية مشكلة مزمنة وملحة تستدعي إطلاق هذا المشروع في المستقبل القريب جدًا.

يضم هذا المشروع مكونين رئيسيين:

- اعتماد التكنولوجيا الحديثة باستخدام بذور أفضل، وزيادة استخدام الأسمدة المستهدفة، وتمويل التوسع الرأسي للزراعة بدلاً من التوسع الأفقي. هناك حاجة ماسة لرسم خرائط خصوبة التربة، واستثمارات كبيرة جديدة في البنية التحتية للبحوث الزراعية، بالإضافة إلى استثمارات جديدة في التمويل والتسويق الزراعي الموجه؛
- التسريع من إطلاق صناعة الأسمدة السودانية لبدء وزيادة الإنتاج المحلي، وتحديداً الأسمدة النيتروجينية، مع احتمال الاستفادة من الغاز الطبيعي السوداني من المواقع القليلة التي تم اكتشافه فيها.

هنا أقترح إنشاء مصنع أسمدة ذو طاقة إنتاجية عالية في الجزيرة أو حولها، أو في جنوب كردفان، باستخدام الغاز الطبيعي المكتشف في هذه المناطق.

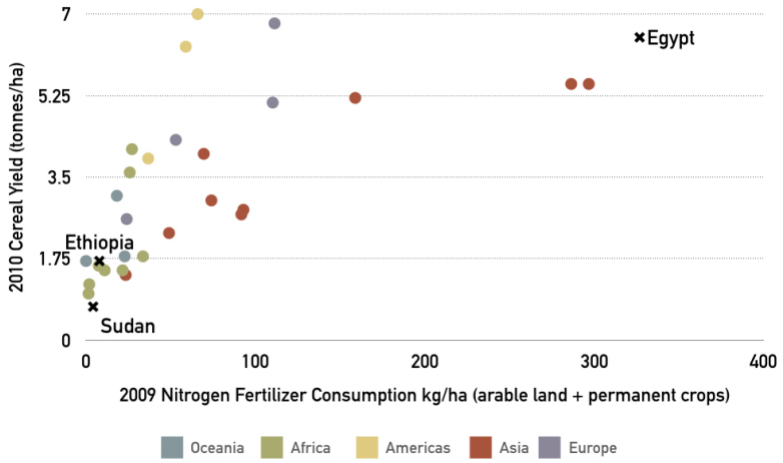

معدلات استخدام الأسمدة والإنتاجية الزراعية

ربما يكون هذا هو أهم مشروع من بين المشاريع الخمسة المقترحة. هناك إمكانية كبيرة لزيادة إنتاجية الزراعة في السودان بشكل كبير مع استثمارات متواضعة في التكنولوجيا الزراعية (زيادة استخدام الأسمدة وأصناف البذور الجديدة). يمكن توجيه الدعم الدولي للتحولات السياسية والاقتصادية في السودان نحو تمويل هذا المشروع مع عائدات كبيرة وسريعة.

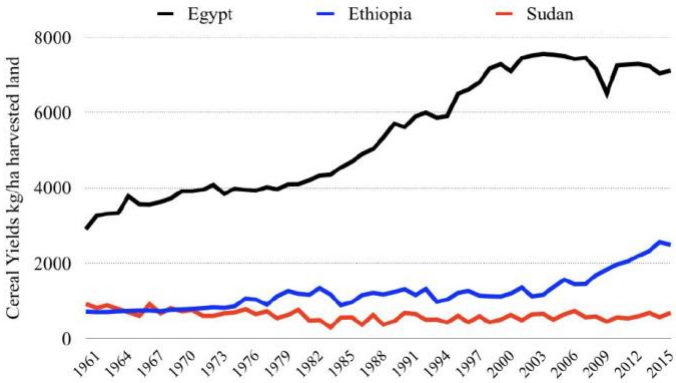

يقدم النجاح الأخير لموسم القمح 2020/2019 دليلاً على إمكانية إحراز تقدم سريع في هذا المجال. نتجت الزيادة الكبيرة في الإنتاجية عن استثمارات محدودة من قبل بنك التنمية الأفريقي في نوع بذور جديد، متزامن مع مناخ شتوي بارد نسبيا.

2 . مشروع تصدير الماشية واللحوم الي مصر: "النيل الافتراضي"

يتدفق النيل من السودان إلى مصر ويوفر كميات كبيرة من المياه التي تدعم الحياة في مصر. تستخدم معظم هذه المياه للري. ومع ذلك، مع نمو السكان والنشاط الاقتصادي، فإن هذه المياه لا تكفي لتلبية الطلب. تعتمد مصر بشكل متزايد على استيراد المحاصيل لتلبية الطلب المحلي. تتم زراعة هذه الواردات باستخدام موارد المياه في مناطق أخرى من العالم، وبالتالي توصف هذه الواردات في بعض الاحيان بأنها واردات "مياه افتراضية". هناك حاجة إلى جزء كبير من هذا الطلب على المياه كعلف للماشية من أجل إنتاج اللحوم للاستهلاك المحلي. يستهلك إنتاج كيلوغرام من اللحوم حوالي 10 (5 إلى 20) متر مكعب من المياه. في دراسة حديثة أجرتها مجموعتي البحثية، قدرنا أن مصر تستهلك حاليًا ما يعادل 14 كيلومترًا مكعبًا من المياه في اللحوم المنتجة محليًا (انظر أدناه).

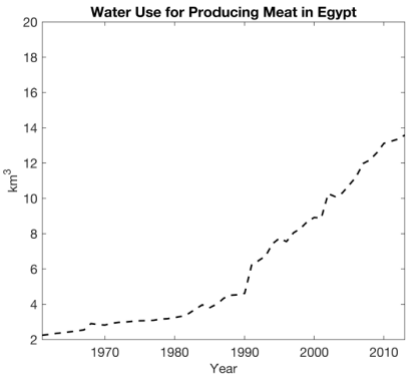

على الجانب الآخر من الحدود، السودان غني بالماشية مع أعداد كبيرة من الإبل والأبقار والضأن. لأسباب اقتصادية مذكورة سابقاً، هناك حاجة ملحة لتوسيع الصادرات السودانية من المواشي و / أو اللحوم لزيادة العائد من العملات الصعبة. يصدر السودان الإبل حاليًا إلى مصر، لكن تصدير الحيوانات الأخرى محدود الحجم.

يهدف هذا المشروع إلى التوسع الهائل في الصادرات السودانية من الماشية و / أو اللحوم لتلبية الطلب المتزايد في مصر على اللحوم. أدرك أن السودان يصدر الان بالفعل الماشية واللحوم إلى مصر. يتعلق هذا الاقتراح بنقل هذا النشاط المحدود إلى مستوى أعلى بكثير من المستوي الحالي، مع التزامات سياسية طويلة الأجل واستدامة اقتصادية مدروسة. يستهدف هذا المشروع تحقيق مليارات الدولارات (يحتاجها السودان بشدة) من صادرات الماشية سنويًا، تُترجم إلى ملايين من صادرات الضأن والابقار تقريبًا، أي ما يعادل تصدير بضعة كيلومترات مكعبة من المياه الافتراضية. هذه المياه هي في الغالب مياه الأمطار التي تسقط على التربة السودانية وتروي بشكل طبيعي الأعشاب في المراعي السودانية، لتغذية الماشية المصدرة. ولتجنب سوء الفهم لهذا المقترح، "النيل الافتراضي" لا يعني تصدير مياه النيل، بل مياه الأمطار!

لكي ينجح مثل هذا المشروع، سيحتاج السودان إلى الاستثمار بكثافة في قطاع الثروة الحيوانية، وخاصة في الخدمات البيطرية، وفي مناهج علمية جديدة للحفاظ على إنتاجية قطاع الثروة الحيوانية الوطني وتوسيعها. يجب فحص الهيكل العام وتفاصيل هذا المشروع من قبل خبراء في الطب البيطري، واقتصاديات الثروة الحيوانية، والمجالات الأخرى ذات الصلة. هذه دعوة للنقد البناء.

من المرجح أن يتم تقاسم الفوائد من هذا المشروع على نطاق واسع في معظم مناطق السودان. يجب أن يقدم هذا المشروع مثالاً لتعاون اقتصادي محتمل مع مصر مدفوعًا حصريًا بالمصالح الوطنية على جانبي الحدود.

3 . مشروع تنمية البحر الأحمر

منطقة البحر الأحمر هي أفقر مناطق البلاد من حيث الموارد المائية (بما في ذلك الأمطار وتدفق الأنهار). ومع ذلك، تتمتع نفس المنطقة بأفضل موقع نسبي من حيث الوصول إلى بقية العالم، مع إمكانات كبيرة للصناعات اللوجستية والسياحة. كما أن الكثافة السكانية في هذه المنطقة منخفضة نسبيًا على الرغم من برودة الطقس في الجبال!

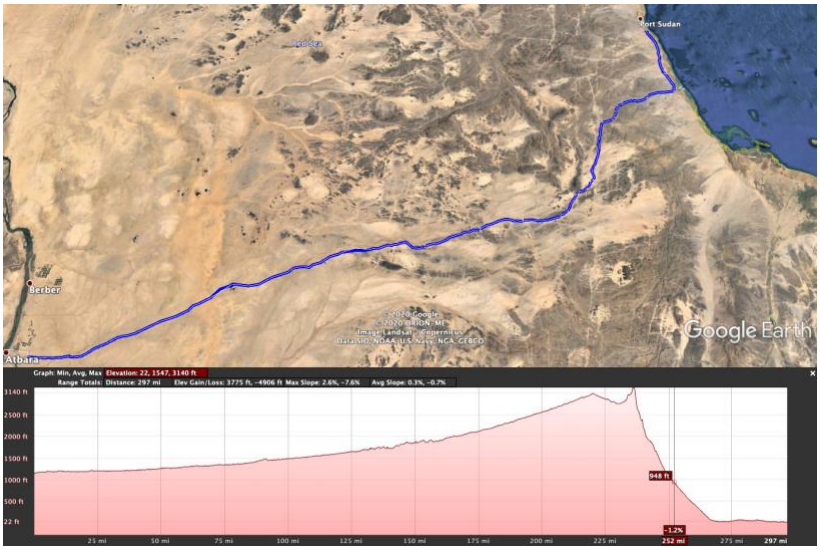

وهنا أقترح نقل مياه النيل إلى اقليم البحر الأحمر لدعم تنمية المنطقة الساحلية والمناطق الجبلية. يمكن تصميم خط أنابيب بشكل مناسب لنقل كميات محدودة من مياه النيل إلى ساحل البحر الأحمر. من أجل نقل المياه من النيل إلى بورتسودان، في البداية، يجب ضخ المياه صعودًا فوق جبال البحر الأحمر. ومع ذلك، يمكن استعادة كل هذه الطاقة (وأكثر) من خلال توليد الطاقة الكهرومائية من الكهرباء مع تدفق المياه إلى أسفل المنحدرات إلى بورتسودان. مستوى المياه في النيل أعلى من البحر الأحمر. يمكن تحويل بعض فرق الطاقة الكامنة هذا إلى كهرباء، بعد حساب خسائر الاحتكاك. يجب استخدام المياه المنقولة إلى بورتسودان لتلبية الطلب المحلي في تلك المدينة وللتنمية الاقتصادية الإقليمية.

كمجموعة مواصفات عامة وتقريبية:

- يبلغ طول خط الأنابيب حوالي 440 كيلومترًا، وبطاقة اسمية لنقل حوالي 500 مليون متر مكعب (0.5 كيلومتر مكعب) سنويًا
- يتبع خط الأنابيب الطريق السريع بين عطبرة وبورتسودان، ويزود المياه لكل من هيا وسنكات وجبيت وأركويت وسواكن وبورتسودان.
- يقع المدخل على ارتفاع حوالي 350 (متر فوق مستوى سطح البحر)، والمخرج في بورتسودان عند حوالي 30 (متر فوق مستوى سطح البحر)، أي أن المياه المنقولة ستكتسب صافي فرق الطاقة الكامنة بحوالي 320متر. (وبالمقارنة، فإن نقل المياه إلى المناطق الغربية من السودان سيتطلب ضخ المياه إلى وجهات تقع على ارتفاعات أعلى بكثير من ارتفاع النيل.)
- يتكون خط الأنابيب من 4 أقسام رئيسية، تقريباً من عطبرة إلى هيا، تضخ المياه صعوداً بحوالي 300 متراً. ثم من هيا إلى جبيت، تضخ المياه مرة أخرى بنحو 200 مترًا، ثم من جبيت إلى سواكن، حيث الانخفاض بحوالي 820 متر مع إمكانية توليد الكهرباء من هذه الطاقة الكهرومائية في محطة واحدة أو أكثر. القسم الأخير مسطح نسبيًا من سواكن إلى بورتسودان.
- يمكن توفير الكهرباء المستخدمة في ضخ المياه من سد مروي أو من محطات الطاقة الشمسية المصممة خصيصًا.

سيكون لهذا المشروع المحتمل العديد من الفوائد والمزايا:

- هذا المشروع لديه القدرة على إنشاء مركز سكاني جديد في منطقة قليلة السكان في شرق السودان، والتخفيف من بعض الضغط السكاني عن الخرطوم.
- نقل وإمداد المياه إلى منطقة فيها التنمية مقيدة إلى حد كبير بسبب نقص المياه والطاقة. أقدر أن القدرة الاسمية المذكورة أعلاه قد توفر المياه لحوالي 5 ملايين شخص،
- نقل وإمداد الكهرباء لدعم التنمية الاقتصادية في قطاع الموانئ والخدمات اللوجستية، ومن أجل صناعة جديدة مخصصة للتصدير، والسياحة. أقدر أن هذا المشروع في قدرته الاسمية سيولد كهرباء مماثلة في الحجم لتلك المولدة من الروصيرص، وقد يزود الكهرباء لحوالي 3 ملايين شخص مكملًا لمحطات الطاقة الحالية،
- توليد الكهرباء من الطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية، وجميعها من المصادر المتجددة والمستدامة.
- يتبع خط الأنابيب الطريق الحالي ويمر عبر معظم مدن وبلدات منطقة البحر الأحمر (بورتسودان، سواكن، سنكات، جبيت، أركويت، وهيا)
- تخزين المياه في خزان صغير يقع في أعلى نقطة لتقليل الفاقد من التبخر. يمكن استخدام نفس النظام لتخزين الطاقة الكهربائية عن طريق ضخ المياه الي اعلي لتخزينها وتخزين الطاقة المصاحبة، كلما توفرت الكهرباء الزائدة في الشبكة الوطنية.

على الرغم من أن كمية المياه المعنية محدودة، يجب على السودان أن يسعى للحصول على موافقة صريحة على نقل المياه هذه من دول حوض النيل، حيث أن بورتسودان تقع خارج الحوض.

مصدر بديل للمياه في سواكن وبورتسودان هو طبقة المياه الجوفية تحت دلتا طوكر، والتي يمكن نقلها عبر خط أنابيب ساحلي. سيكون حجم هذا النقل أصغر بكثير من مقترح مياه النيل، وسيغطي فقط المنطقة الساحلية ولكن ليس الجبال. ومع ذلك، إذا تم اتباع هذا الخيار، فيجب أن يكون جزءًا متكاملا من خطة أكبر تهدف لإعادة تأهيل نظام الري في الدلتا، وحماية طوكر من فيضانات خور بركة. يجب اجراء دراسات إضافية تفصيلية لمقارنة هذين الخيارين، وربما دمجهم بحيث تمد الجبال من النيل ويمد الساحل من طوكر.

4 . مشروع السياحة السودانية النوبية

تمكنت معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من موازنة حساباتها الخارجية، وتحقيق استقرار في سعر الصرف، إما من خلال دخل صناعات النفط والغاز (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، عمان، ليبيا، والجزائر) أو من خلال الدخل من السياحة (لبنان، مصر، تونس، المغرب، والأردن). على الرغم من أن قطاع النفط متطور إلى حد ما في السودان، إلا أن قطاع السياحة لا يزال في مهده.

بشكل عام، يجب استكشاف فرص تطوير صناعة السياحة السودانية مع التركيز على الآثار في الشمال، والمنتجعات البحرية على طول البحر الأحمر، الصيد المستدام للحياة البرية في المناطق الصحراوية، وتطوير منتجعات سياحية جذابة جديدة في جبل مرة وجبال النوبة. يمكن إطلاق مشاريع سياحية وطنية لتنمية الفرص في فصل الشتاء عندما يكون الطقس في السودان أكثر روعة مقارنة بطقس الصيف القاسي.

خريطة النوبة، متحف الفنون الجميلة، بوسطن

في إطار إطلاق صناعة السياحة السودانية، أقترح مشروعًا وطنيًا يتم تطويره حول المواقع الأثرية النوبية في الشمال، لاستقبال ملايين السياح كل عام. على وجه الخصوص، يمكن التركيز على ثلاثة مواقع:

- كرمة، جوهرة المواقع الأثرية السودانية (2500 قبل الميلاد - 1500 قبل الميلاد)
- جبل البركل، "إعتقد المصريون القدامى أنه الموطن البدائي لإلههم الأعلى آمون" (1500 قبل الميلاد -660 قبل الميلاد) و
- مروي، موقع الأهرامات النوبية، مملكة كوش الثالثة، 270 قبل الميلاد - 370 م.

يجب التدقيق في اختيار هذه المواقع بالإضافة إلى التفاصيل الأخرى في هذا المشروع والموافقة عليها من قبل خبراء في علم الآثار، صناعة السياحة، والمجالات الأخرى ذات الصلة. هذه دعوة للنقد البناء.

يمكن بناء فنادق فاخرة لاستضافة السياح في الخرطوم وكل موقع من المواقع الثلاثة. لكل موقع: (1) يمكن بناء فندقين كبيرين أحدهما بجوار النيل والآخر يقع في الصحراء ويطل على الموقع الأثري. (2) يمكن إنشاء مناطق صحراوية محمية على مسافة قصيرة من المواقع الثلاثة لتوفير نزهات محتملة للسائحين، (3) يمكن للزوار قضاء بعض الوقت في زيارة الموقع الأثري النوبي، والتعرف على نهر النيل والحياة السودانية التقليدية حول النهر، أو يمكنهم القيام برحلات استكشافية في الصحراء

للاستمتاع بالمناظر الطبيعية الصحراوية وما يرتبط بها من نباتات وحيوانات. فيما يتعلق بالخدمات اللوجستية لزيارة سياحية نموذجية: يمكن أن تؤخذ السيارة من الخرطوم إلى مروي والعودة. من الخرطوم إلى جبل البركل رحلة جوية قصيرة. من جبل البركل إلى كرمة يمكن السفر في رحلة نهرية. يمكن لمطار الخرطوم أو دنقلا أن يعمل كبوابة وصول / مغادرة للسودان في أي زيارة سياحية تغطي المواقع الثلاثة. يجب العمل علي دمج السياحة الناشئة في المناطق الشمالية من السودان مع أنشطة مماثلة في صعيد مصر، خاصة في هذه المرحلة المبكرة من تطوير صناعة السياحة في السودان.

5 . مشروع مضاعفة طاقة التوليد الكهرومائية في الروصيرص

الاستثمار في توسيع القدرة الوطنية لتوليد الكهرباء، من مصادر متجددة، هو نهج مفضل كثيرًا علي استخدام موارد العملات الأجنبية المحدودة في استيراد الكهرباء من إثيوبيا أو مصر.

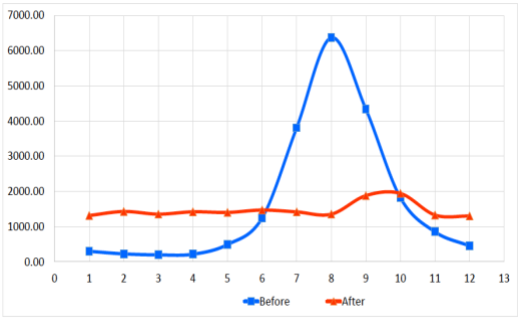

تتمثل إحدى الفوائد الرئيسية لسد النهضة الإثيوبي الكبير للسودان في تنظيم التدفق في النيل الأزرق، وبدرجة أقل في النيل الرئيسي، مما يؤدي إلى تعزيز إمكانات الطاقة الكهرومائية. يوضح الشكل أعلاه، المأخوذ من عرض قدمته مؤخرًا وزارة الري والموارد المائية، إعادة توزيع التدفق في النيل الأزرق، بسبب سد النهضة، بين الأشهر المختلفة مما يؤدى إلى تدفق منتظم تقريبًا. تم تصميم نظام توليد الكهرباء الحالي في الروصيرص بافتراض نظام التدفق القديم. نتيجة لذلك، فإن السعة الحالية لهذا النظام صغيرة نسبيًا ومصممة بافتراض انخفاض التدفق خلال موسم الجفاف. بعد تشغيل السد، سيزداد التدفق في موسم الجفاف بشكل ملحوظ.

يشير تحليل أولي بسيط تم إجراؤه بالتعاون مع الدكتورة ريم دقنة إلى أنه يمكن مضاعفة قدرة نظام توليد الطاقة الكهرومائية في الروصيرص عن طريق زيادة عدد التوربينات من ستة، كل منها بسعة 40 ميجاواط، إلى اثني عشر من نفس الحجم. يمكن وضع التوربينات الإضافية في منشآت مصممة بشكل مناسب في مواقع مختارة بعناية على الخزان (انظر الشكل أعلاه) وقريبة من السد. تكفي مجموعة من اثني عشر توربينًا للاستفادة من معظم التدفق في عام عادي.

نموذج التنمية

في تقديري، فإن أفضل تصور لأي من هذه المشاريع الوطنية المقترحة هو شراكة بين القطاعين العام والخاص. يمكن إطلاق شركة حديثة كمشروع مشترك بين الحكومة السودانية والقطاع الخاص السوداني (المغتربين السودانيين والرأسمالية الوطنية) والمستثمرين الأجانب، مع ملكية غالبية الأسهم للسودانيين (الحكومة والقطاع الخاص)، وفي الوقت نفسه تكون غالبية الأسهم مملوكة لكيانات خاصة (وطنية وأجنبية). يتطلب تحقيق ذلك تحديد حدًا أعلى للأسهم المملوكة لأي من الشركاء الثلاثة، كنسبة 49٪. تصميم المشروع كشركة وطنية سيضمن بقاء غالبية عائدات المشروع في السودان. تصميم المشروع كشركة خاصة من شأنه تحسين معايير إدارة الأعمال وتأمين الاستثمارات والتمويل الضروريين. يضمن إدراج المستثمرين الأجانب كمساهمين تحقيق المعايير الدولية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة. يجب أن يبني نموذج التنمية هذا على اعتماد الجوانب الإيجابية لتجربة شركة سكر كنانة، وتجنب الجوانب السلبية لتلك التجربة.

السلام والتنمية

أين تقع عملية السلام الجارية من هذا الاقتراح الانمائي؟ تناولت في مقالتي حول "عناصر النهضة السودانية" قضية السلام من خلال التنمية في السودان. ومع ذلك، فإن التقدم نحو السلام حتى الآن يركز على المصالحة السياسية من خلال مشاركة جماعات الكفاح المسلح في الحكومة، بينما يتم تخصيص الموارد المالية للاستثمار في التنمية الإقليمية دون تحديد: أين تستهدف الاستثمارات؟ كم تستثمر؟ في أي المجالات؟ ولماذا؟ بدون معالجة هذه الأسئلة بطريقة عقلانية، لن تعالج عملية السلام الأسباب الجذرية للتهميش.

فيما يلي، أنسخ قسمًا من مقالتي السابقة التي تتناول هذه الأسئلة المهمة:

"هنا، اود ان أقترح مبادرة لمواجهة تحدي التنمية الاقتصادية غير المتكافئة بتكوين "مفوضية وطنية لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة" للإشراف على المهام التالية:

- يجب إجراء دراسة استقصائية مهنية من قبل خبراء دوليون محايدين بالتعاون مع ممثلين للسكان المحليين لإعداد خريطة مفصلة توصف مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع المحليات (كل أقاليم السودان). يجب أن تغطي هذه الخرائط مدي توفر الخدمات الصحية والتعليمية والمياه والكهرباء ومقاييس المساواة في التعليم بين البنات والأولاد، بالإضافة إلى مدي توفر الفرص الاقتصادية وفرص العمل في تلك المحليات.
- يمكن بعد ذلك ترجمة الخريطة نفسها إلى قائمة أولويات تعكس ترتيبًا موضوعيًا للمحليات لكي تستخدمه الحكومة المركزية لاستهداف استثمارات جديدة في التنمية الاقتصادية.
- أقترح استخدام جميع إيرادات الحكومة المركزية من النفط والذهب والمعادن الأخرى لإنشاء صندوق تنمية يستهدف المناطق الأقل نمواً بناءً على التصنيف والمعايير المحددة أعلاه، وبغض النظر عن الموقع الجغرافي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لجميع المانحين الدوليين الذين لديهم مصالح ورغبة في استدامة الاستقرار في السودان وأفريقيا المساهمة في هذا الصندوق الإنمائي. تخصيص جميع عائدات النفط، المقدرة بسعر السوق، لهذا الصندوق سوف يؤثر بشكل كبير على الميزانية المركزية.
- يجب أن يستجيب تخصيص الأموال لمقترحات محددة صغيرة مقدمة من السلطات المحلية من مستوي المحليات في جميع أنحاء البلاد. هذه الطريقة في تخصيص الاموال من شأنها تمكين مختلف المحليات والاقاليم على حساب سلطة المركز.
- يجب أن تستهدف استثمارات التنمية المستقبلية توصيل امدادات المياه النظيفة والصرف الصحي والخدمات الصحية (خاصة الأمهات والأطفال) والخدمات التعليمية (المتساوية للبنات والاولاد) والكهرباء، وبرامج التدريب لخلق فرص العمل، والاستثمار في التكنولوجيا الزراعية.
- يجب تنفيذ هذه المبادرة بأعلى مستوى من الشفافية بما في ذلك المسوحات الميدانية الأولية، والتقييم المهني، والتصنيف، ومصادر التمويل، ومعايير تخصيص الاستثمارات والعطاءات، وتفاصيل العقود، ومقاييس النجاح."